على رأسها الخمر وفوائد البنوك والتأمينات

تعديل القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية

يشهد مجلس الشعب القادم اكبر عدد من التعديلات على القوانين التى اعتبرها عدد من نواب الاخوان والجماعة الاسلامية مخالفة للشريعة الاسلامية وعلى راسها قوانين تداول الخمور وفوائد البنوك والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحى والعلاقة بين المالك والمستأجر وكذا القوانين المقيدة للحريات وتخالف مبدأ تكافؤ الفرص.

فى البداية أكد عامر عبد الرحيم عضو مجلس الشعب عن حزب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسلامية انه لن يسمح بإصدار اى قانون يخالف الشريعة الإسلامية، وقال أنه بصدد إعداد مشروع قانون يقضى بإلغاء تراخيص بيع الخمور او تصنيعها، وتجنبا لحدوث جدل قبل التقدم به أكد انه سيقصر ذلك على المسلمين، كما سيتقدم بمشروع قانون اخر يقضى بإلغاء الفوائد البنكية على عمليتى الإقراض والاقتراض موضحا ان تلك الفوائد تتناقض مع الشريعة الاسلامية التى تحرم " الربا "، وقال عبد الرحيم ان عددا كبيرا من الدول الأوربية قامت بتحويل الفوائد البنكية إلى صفر، واشار إلى ان مشروع القانون يبقى على جميع التعاملات البنكية إلا انه سيتضمن إجراء تعديل جذرى على لائحة البنوك لتكون قائمة على المشاركة او المساهمة، واوضح ان مشروع القانون سيتضمن رفع الفوائد عن المزارعين المتعثرين فى سداد القروض لبنك الائتمان الزراعى اسوة بما تم مع كبار رجال الأعمال.. وأكد عبد الرحيم أن القانون المنظم للعلاقة بين المالك والمستأجر بصيغته الحالية مخالفا للشريعة لأن عقد الإيجار لا يورث حيث ان نظام " الإيجار القديم " يمنح المستأجر إيجار غير محدد المده للوحدات السكنية ويتم توارثها بعد ذلك بما يتسبب فى ضياع حقوق المالك، ويأتى مشروع القانون على الرغم من صدور حكم منذ سنوات من المحكمة الدستورية يقضى بعدم توريث العقد.

أما نواب حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الاخوان فقد اخذوا منحى مختلف بالنسبة لتطبيق الشريعة الإسلامية حيث اعتبروا أن الشريعة لا تقتصر على الخمور وتطبيق الحدود وإنما تشمل تعديل

■ مصطفى محمد مصطفى

■ رمضان عمر

القوانين المقيدة للحريات والتى تتنافى مع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والمواطنه وعلى راسها قوانين الجمعيات الاهلية والعمل والتأمين الصحى والتأمينات الاجتماعيه حيث سيتقدم النائب عادل اسماعيل بمشروع قانون بإطلاق حريات انشاء الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدنى التى تهدف لخدمة المواطنين مشيرا إلى القانون الحالى يتضمن قيودا تحد من انشاء مثل تلك الجمعيات الخدمية، واعتبر النائب أن جميع القوانين المقيدة للحريات تعد مخالفة لمبادئ الشريعة الاسلامية، واكد انه سيتقدم بمشروع قانون يتيح حرية تداول المعلومات، وانتخاب كل من له صلة بإدارة الشأن العام مثل العمد ومشايخ البلاد والمحافظين وإلغاء نظام التعيين لتناقضه مع حرية اختيار المواطنين لمن يمثلهم ويحقق مصالحهم مشيرا إلى ان حزب الحرية والعدالة سيجرى تعديلات على جميع القوانين التى تمنح مميزات لفئات دون غيرها لأن التمييز يعد مخالفا للشريعة. وقال اسماعيل ان الحزب سيجرى مراجعة شاملة لجميع القوانين بهدف تأسيس دوله جديدة موضحا انه سيتم الالتزام خلال سن التشريعات بتحقيق العدالة الاجتماعية التى تعد من أهم مبادئ الشريعة الإسلامية.

ومن جانبه اكد مصطفى محمد مصطفى عضو مجلس الشعب عن حزب الحرية والعدالة ان هناك العديد من القوانين تتضمن نصوصا مخالفة لمبدأ العدالة الاجتماعية الذى اقرته الشريعة الإسلامية وعلى رأسها قانون التأمينات الاجتماعية، وقال انه سيجرى تعديلا على هذا القانون يسمح لجميع المواطنين الحصول على معاش شهرى بعد تخطى سن الستين حتى وإن كانوا لا يعملون فى وظائف على ان يحقق هذا المعاش الحد الادنى لحياه كريمة، واضاف انه سيجرى تعديلا على قانون العمل ليضع حد ادنى للأجور لا يقل عن ١٥٠٠ جنيه فى القطاعين العام والخاص وإلزام الدولة " بكفالة " العاطلين حتى يتم إيجاد وظائف لهم، كما سيتقدم بمشروع قانون اخر يقضى بتطبيق التأمين الصحى على جميع المواطنين. واكد نائب حزب الحرية والعدالة رمضان عمر ان قانون العمل يتضمن نصوصا تتناقض مع تطبيق المساواه فى الأجور بين العاملين وتعطى الحق لأصحاب العمل فى الفصل التعسفى للعاملين دون حصولهم على حقوقهم، كما تجاهل القانون توفير الرعاية الاجتماعية والصحية والمادية للعمالة المؤقته، وقال انه سيجرى تعديلا يقضى بتطبيق مبدأ التعيين او التعاقد لحمايه وضمان حقوق العاملين، واشار عمر إلى ان الحزب سيجرى تعديلات على " ترسانة " القوانين الاقتصادية التى رسخت مبدأ الاحتكار، كما سيجرى تعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية والمخالف لمبدأ العدالة الاجتماعية حيث ان القانون الحالى يمنح المتقاعدين معاش شهرى لا يتناسب مع ما يتم خصمه من رواتبهم اثناء الخدمة.

■ أحمد ممدوح

قلب مفتوح

بقلم:

هشام عطية

hesham3668@yahoo.com

شدوا الأحزمة!

نحن دولة امتص دمها الفساد وضربها الفقر حتى الجذور واصبحت ديونها هم المصريين بالليل وغمهم بالنهار وبالتالى فان سياسة التقشف لم تعد ترفا بل فرض عين على الجميع حكومة وشعبا.

أرقام تثير الفزع والخوف عن عجز شديد فى الميزانية وديون تقصم الظهر تجاوزت مئات المليارات تنذر بكارثة اقتصادية ولا أبالغ اذا قلت إننا قد نستقيظ ذات صباح فلا نجد حتى قوت يومنا!!

اذا كان د.كمال الجنزورى فى ولايته الثانية ينحت الصخر لانقاذ اقتصاد مصر من الانهيار فإن التحدى الأكبر أمامه يكمن فى كيفية إعادة القدسية للمال العام الذى انتهك حرمته الفساد واضاع هيبته الاطماع والمطالب الفئوية.

لا أردى لماذا لا يصدر قرارا حاسما بمنع استيراد اساطيل السيارات التى اصبحت فى ظل غياب معايير المحاسبة والشفافية املاكا خاصة للمسئولين وتتحول فى أيام الصيف إلى سيارات بالنفر تعمل على الخطين مارينا والقاهرة لنقل البيه والهانم وأولادهما وكله على حساب الحكومة!

وسط أمواج الفقر التى توحشت وتكاد تغرقنا جميعا فى دوامة المجاعة هل نحن فى حاجة لمبان حكومية تضاهى فى فخامتها وروعة اثاثها قصور إمراء الخليج!!

اقترح على د.الجنزورى الذى نجح ولأول مرة فى تاريخ حكومات مصر أن يجعل التقشف الحكومى واقعا ملموسا وأن يشكل لجنة محايدة من كبار الاقتصاديين الوطنيين تدل الحكومة علي المزيد من مواطن اسرافها ربما يجنى من ورائها مليارات أخرى تعين حكومة الانقاذ على تجاوز هذه المحنة.

أربطوا الاحزمة لسنوات قليلة نستريح بعدها العمر كله ولتبدأ الحكومة بنفسها.